

الرقعة في مرمى الاعتداءات

هجمات القوات الجوية السورية
ضد المدنيين



منظمة العفو
الدولية



منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 7 ملايين شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه جميع الناس بحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2015
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2015

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 24/1029/2015 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطبعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها.

ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكيف، فإنه يتطلب إذنًا خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لأي استفسار آخر يُرجى الاتصال بـ
copyright@amnesty.org

صورة الغلاف: رجل يمر على مسجد مدمر إثر هجمات جوية، حسبما ذكر ناشطون، من قبل القوات الموالية للرئيس السوري بشار الأسد، بالرقعة شرقي سوريا، المنطقة التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية المسلح، في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.
© REUTERS/Nour Fourat

amnesty.org

قائمة المحتويات

5	ملخص
7	المنهجية
7	خلفية
10	ضربات القوات الجوية الحكومية على الرقّة
10	11 نوفمبر/تشرين الثاني
12	25 نوفمبر/تشرين الثاني
16	27 نوفمبر/تشرين الثاني
17	28 نوفمبر/تشرين الثاني
18	29 نوفمبر/تشرين الثاني
20	الاستخفاف بالقانون الإنساني الدولي
22	نتائج وتوصيات
23	الهوامش

ملخص

نُفذت القوات الجوية للحكومة السورية ضربات استهدفت مدينة الرقّة مراراً خلال الفترة من 11 إلى 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، وذلك في سياق النزاع متعدد الأطراف في البلاد. وذكر نشطاء محليون أن القوات الجوية السورية شنت ضربتين جويتين يوم 11 نوفمبر/ تشرين الثاني، وست ضربات يوم 25 نوفمبر/ تشرين الثاني، وسبع ضربات يوم 27 نوفمبر/ تشرين الثاني، وثلاث ضربات يوم 28 نوفمبر/ تشرين الثاني، وخمس ضربات يوم 29 نوفمبر/ تشرين الثاني. وقد ذكرت "الوكالة العربية السورية للأنباء" (سانا)، التي تديرها الدولة، في مرتين خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، أن قوات الحكومة السورية هاجمت وقتلت عدداً من المقاتلين المنتمين إلى الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية" في مدينة الرقّة، ولكنها لم تقر بوقوع إصابات بين المدنيين.

والواقع أن الهجمات التي شنتها الحكومة السورية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 قد أسفرت، على ما يبدو، عن مقتل عشرات المدنيين وإصابة كثيرين آخرين. وذكر "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا" أن 115 مدنياً قد لقوا مصرعهم، وهم 14 طفلاً و12 امرأة و89 رجلاً.

وذكر نزيه، وهو من أهالي الرقّة، أنه رأى طائرة حربية من طراز "ميغ" تحلّق في السماء قبل أن تضرب سوق المتحف. كما روى لمنظمة العفو الدولية أنه حمل 40 جثة إلى السيارات وعربات الإسعاف، كما رأى وشارك في حمل ما لا يقل عن 50 شخصاً بعضهم أصيبوا إصابات شديدة والبعض الآخر أصيبوا إصابات طفيفة. وفي حوار مع منظمة العفو الدولية، قالت فرح، وهي من أهل المدينة وتقيم في شارع المنصور، إن إحدى الضربات الجوية دمرت جزءاً من منزلها مما أدى إلى إصابة طفلتها البالغة من العمر ثلاث سنوات ونصف السنة. وأضافت قائلة إن منزلها يقع في حي سكني، وإنها لم تكن على علم بوجود مقاتلي "الدولة الإسلامية" وقت الهجوم.

وقد جمعت منظمة العفو الدولية أقوال شهود من النشطاء المحليين والمقيمين في المدينة، وقارنت بين المواقع التي استهدفتها الضربات والمواقع المعروفة للمنشآت التي يسيطر عليها تنظيم "الدولة الإسلامية". واستناداً إلى ذلك، بحثت منظمة العفو الدولية الضربات الجوية الخمس عشرة التي نُفذت في أيام 11 و25 و27 و28 و29 نوفمبر/ تشرين الثاني، وحللت النتائج التي توصلت إليها على ضوء التزامات سوريا بموجب القانون الإنساني الدولي، أو ما يعرف باسم قواعد الحرب.

وكانت النتائج التي خلصت إليها المنظمة تنطوي على إدانة. ففي بعض الحالات أشارت الأدلة إلى أن قوات الحكومة السورية انتهكت القانون الإنساني الدولي بتوجيه الهجمات على المدنيين الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية، وكذلك على المباني المدنية. وفي حالات أخرى، كان هناك وجود مؤكد أو مرجح لمقاتلين من تنظيم "الدولة الإسلامية" أو أي أفراد ذوي صفة أخرى من هذا التنظيم وقت وقوع الهجمات التي أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين، وهو الأمر الذي يثير التساؤل عما إذا كانت تلك الهجمات غير متناسبة أو تتسم بعدم التمييز. والمعروف أن جعل السكان المدنيين أو المباني المدنية هدفاً للهجوم يُعد انتهاكاً جسيماً للقانون الإنساني الدولي ويمثل جريمة حرب. كما إن شن هجوم عن علم بشكل غير متناسب أو بدون تمييز بما يؤدي إلى مقتل أو إصابة مدنيين يمثل جريمة حرب.

وقد وثّقت منظمة العفو الدولية انتهاكات جسيمة، بما في ذلك جرائم حرب، ارتكبتها جماعة "الدولة الإسلامية" في

سوريا والعراق خلال الشهور الأخيرة. إلا إن هذا لا يمكن أن يكون مبرراً لإقدام قوات الحكومة السورية على مهاجمة مدينة الرقعة كما لو كانت المدنية بأسرها قاعدةً لجماعة "الدولة الإسلامية"، فتقتل عشرات المدنيين بشكل غير مشروع وتصيب كثيرين آخرين وتلحق دماراً واسعاً بأهداف مدنية. ويعكس صمت الحكومة السورية عن الخسائر في صفوف المدنيين في الرقعة استخفافها الواضح بالمدنيين. فقد اقتصرَت البيانات الرسمية القليلة عن الهجمات على ادعاء مُقتضب بأنها أسفرت عن قتل "إرهابيين"، دون تقديم أية تفاصيل أو الإقرار بأية مسؤولية عن قتل وإصابة مدنيين، أو إلحاق أضرار أو دمار بمنشآت مدنية وبمرافق البنية التحتية، ولم تتضمن البيانات بالطبع أية إشارة عن إجراء تحقيقات بخصوص أي من الهجمات.

وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومة السورية إلى وقف الهجمات الجوية وغيرها من الهجمات التي تمثل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي؛ وإلى الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139، الذي يطالب جميع الأطراف بالتوقف فوراً عن جميع الهجمات على المدنيين، وكذلك التوقف عن نشر الأسلحة بدون تمييز في المناطق الآهلة بالسكان. كما تدعو المنظمة الحكومة إلى السماح للجنة التحقيق بدخول سوريا. ويتعين على المجتمع الدولي، وبخاصة الدول التي لها نفوذ لدى سوريا مثل روسيا، أن يضغط على الحكومة السورية لتحقيق تلك المطالب. وينبغي على مجلس الأمن الدولي أيضاً أن يحيل الوضع في سوريا إلى "المحكمة الجنائية الدولية"، وأن يفرض حظراً على نقل الأسلحة إلى الحكومة السورية، وأن يفرض إجراءات عقابية على الحكومة السورية وعلى جميع أطراف النزاع الأخرى التي تنتهك البنود المتعلقة بحقوق الإنسان في القرار رقم 2139.

المنهجية

أجرت منظمة العفو الدولية البحوث الخاصة بهذا التقرير الموجز في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2014 إلى يناير/كانون الثاني 2015. ولم تسمح السلطات السورية لباحثي المنظمة بالسفر إلى مناطق تسيطر عليها منذ بدء الأزمة في مارس/آذار 2013. وبينما كان بوسع باحثي المنظمة زيارة مناطق في شمال سوريا في عامي 2012 و2013، فإن المنظمة لم ترسل الباحثين إلى هذه المناطق في عامي 2014 و2015، وذلك بسبب المخاوف الأمنية الشديدة، ومن ثم أنجز العمل الخاص بهذا التقرير الموجز عن بُعد.

وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع شهود على الهجمات في الرقّة، ومع نشطاء محليين يعيشون في مدينة الرقّة، ويرصدون ويغطون الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة السورية وجماعة "الدولة الإسلامية" في المدينة، وأجريت المقابلات إما بالهاتف أو عن طريق "سكايب". وخلال زيارة إلى تركيا لإجراء بحوث، في ديسمبر/كانون الأول 2014، أجرت المنظمة مقابلات شخصية مع شهود على الهجمات في الرقّة ومع نشطاء محليين كانوا قد فروا إلى تركيا في أعقاب الهجمات الجوية في نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

وراجعت منظمة العفو الدولية بيانات وتصريحات الحكومة السورية، وبيانات وتصريحات حكومات أخرى، وتقارير صادرة عن هيئات الأمم المتحدة وعن منظمات دولية غير حكومية وجماعات مراقبة محلية، كما راجعت مقالات صحفية وكتابات على شبكات التواصل الاجتماعي. وفحصت المنظمة صوراً وشرائط فيديو قدمها شهود ونشطاء محليون وقارنتها بأقوال الشهود. واستناداً إلى المعلومات التي قدمها نشطاء ميدانيون في مدينة الرقّة، وضعت منظمة العفو الدولية خريطة تبين مواقع الضربات.¹

خلفية

في أعقاب المظاهرات الشعبية الواسعة المطالبة بإصلاحات، والتي اندلعت في مناطق متفرقة من سوريا في مارس/آذار 2011، شهدت محافظة الرقّة أيضاً تجمعات سلمية للتظاهر ضد السلطات. وردّت قوات الحكومة السورية بمهاجمة المتظاهرين بالذخيرة الحية وقذائف المدفعية. وعندما ظهرت جماعات مسلحة غير تابعة للدولة في المنطقة في أواخر عام 2012، لجأت الحكومة السورية إلى شن ضربات جوية باستخدام الطائرات الحربية والعمودية والقنابل غير الموجهة، بما في ذلك البراميل المتفجرة، على المتظاهرين وغيرهم من المدنيين الذين يعيشون في مناطق سكنية في محافظة الرقّة. وقد ذكر "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا"، وهو مجموعة رصد سورية، أن هذه الهجمات أسفرت عن قتل 502 من المدنيين خلال الفترة من سبتمبر/أيلول 2012 إلى ديسمبر/كانون الأول 2014.² كما أدت الهجمات إلى إصابة آلاف آخرين وتدمير مئات من منازل المدنيين. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، فإن الحكومة السورية لم تقر في أي من بياناتها بمقتل وإصابة مدنيين في محافظة الرقّة، بل كانت تدعي أن قواتها قتلت "إرهابيين" أو أن "الإرهابيين" كانوا مسؤولين عن الخسائر في صفوف المدنيين.

ووفقاً لما ذكره عدد من شهود العيان، فإن قوات الحكومة السورية، على ما يبدو، كانت تستخدم طائرات حربية من طراز "ميغ" لمهاجمة الرقّة من الجو. ولم يكن تحليل بقايا القنابل كافياً لتحديد نوع الذخائر المستخدمة على وجه الدقة في عمليات القصف خلال الطلعات الجوية، بما في ذلك الحالات الموثّقة في هذا التقرير الموجز. إلا إن موقع

"جاين ديفنس" (أخبار عن الدفاع و الأمن) ذكر أن النماذج التي طورتها روسيا مؤخراً من طائرات "ميغ 29" قد منحت هذه الطائرات الموجودة لدى القوات الجوية السورية القدرة على حمل ذخائر ذات مدى أوسع، بما في ذلك أسلحة موجهة بالليزر.³ واستُخدمت هذه الأسلحة، على ما يبدو، للمرة الأولى ضد الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في جنوب البلاد في أكتوبر/تشرين الأول 2014، مما يثير التساؤل عما إذا كانت قد استُخدمت في محافظة الرقعة خلال الشهور الأخيرة. أما قبل ذلك، فكانت الحكومة السورية تعتمد في معظم الحالات على ذخائر غير موجهة، وذلك حسبما ذكر خبراء في الأسلحة.⁴ ووفقاً لما أوردته "مدونة أوريكس"، التي تحلل مصادر المعلومات العسكرية العلنية، بما في ذلك صور ولقطات فيديو ميدانية، فقد طُورت روسيا خلال عامي 2012 و 2013 عدداً من الطائرات الموجودة لدى الحكومة السورية، لجعلها "مزودة بنظم مُحسنة لتحديد الأهداف والطيران والتحكم في إطلاق النيران، عن طريق استبدال نظم التحكم القديمة في الطائرة".⁵ وفي يونيو/حزيران 2014، ذكر موقع "جاين ديفنس" أن التقرير السنوي عن طائرات "ميغ" لعام 2011، الصادر عن شرطة الطائرات الروسية، قد أورد معلومات (حُدثت لاحقاً) تشير إلى افتتاح مكتب للشركة بالقرب من القاعدة الجوية في المزة بدمشق، لتقديم خدمات الصيانة والإصلاح للقوات الجوية التابعة للحكومة السورية.⁶

وفي مارس/آذار 2013، تمكنت جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، مثل "الجيش السوري الحر" و "جبهة النصرة" و "أحرار الشام"، من فرض سيطرتها الكاملة على مدينة الرقعة، بينما ظلت الحكومة السورية تسيطر على القواعد العسكرية في ضواحي المدينة. أما تنظيم "الدولة الإسلامية"، وكان يُعرف آنذاك باسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، فظهر في محافظة الرقعة في مايو/أيار 2013، وأخذ يزيد تدريجياً من الأراضي التي يسيطر عليها، مما أرغم الجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة على التراجع.

وفي يناير/كانون الثاني 2014، بدأ تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" يوسع من وجوده في العراق، في الفلوجة في محافظة الأنبار وفي مناطق قريبة من الحدود مع سوريا، كما عزز في الوقت نفسه سيطرته على محافظة الرقعة.⁷ وفي إبريل/نيسان 2014، شن التنظيم هجوماً على الجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة في محافظة دير الزور المجاورة، وبحلول يوليو/تموز 2014، كان قد فرض سيطرته على هذه المحافظة أيضاً.⁸ وفي 29 يونيو/حزيران 2014، أعلن تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" إقامة الخلافة الإسلامية على الأراضي التي يسيطر عليها في العراق وسوريا، على أن تكون الرقعة عاصمة الخلافة، كما غير اسمه ليصبح "الدولة الإسلامية". واستحدث تنظيم "الدولة الإسلامية" منصب "الأمير" ليتولى إدارة ولاية الرقعة، والأمير الحالي هو عوَّاد المخلف، ويُعرف أيضاً باسم "أبو حمزة".⁹ كما قسم محافظة الرقعة إلى قطاعات إدارية وعيّن لكل منها شخصاً يتولى إدارة المؤسسات والمحاكم التي أنشأها التنظيم، بما يكفل توقيع إجراءات عقابية صارمة على كل من يخالف تفسير الشريعة الإسلامية الذي فرضه التنظيم.¹⁰

وقد وثقت منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك "لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية" (لجنة التحقيق)، ومكتب "المفوضية السامية لحقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة، و "بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق"، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبتها تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا والعراق، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.¹¹

وفيما يتعلق بمحافظة الرقعة على وجه الخصوص، أصدرت "لجنة التحقيق" تقريراً في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، خلصت فيه إلى أن تنظيم "الدولة الإسلامية" ارتكب جرائم حرب تتمثل في القتل والتعذيب وجرائم ضد الإنسانية تتمثل في عمليات الإخفاء القسري خلال الفترة من يونيو/حزيران إلى أكتوبر/تشرين الأول 2014. ووثق

التقرير حالات من "الأعمال العنيفة التي ارتكبت بحجة تطبيق العقوبات البدنية المعروفة باسم الحدود استناداً إلى تفسير الجماعة المتشدد لأحكام الشريعة الإسلامية"، بما في ذلك ما نفذته جماعة "الدولة الإسلامية من عمليات القتل على الملأ دون محاكمة، وبترا الأطراف، والجلد. وكان من بين ضحايا هذه العقوبات أشخاص اعتبر أنهم خالفوا القواعد الأخلاقية التي وضعتها جماعة "الدولة الإسلامية، وأشخاص اشتبه في أنهم ينتمون إلى جماعات أخرى مسلحة، وآخرون اعتبر أنهم يعارضون حكم "الدولة الإسلامية"¹². ويقدم التقرير تفاصيل عن حالات قام فيها مقاتلو "الدولة الإسلامية"، سواء في أماكن عامة أو مراكز احتجاج، بتعذيب رجال ونساء أو إساءة معاملتهم بسبب مخالفة القواعد الخاصة بالزي، أو التدخين، أو حيازة مواد كحولية، أو الامتناع عن الصيام خلال شهر رمضان. وبالإضافة إلى ذلك، يصف التقرير كيف جندت جماعة "الدولة الإسلامية ودرّبت أطفالاً كجنود، وكيف فرضت قيوداً على حقوق من قبيل الحق في التجمع والتنقل.¹³ وذكر بعض المقيمين في مدينة الرقّة لمنظمة العفو الدولية أن كثيراً من النشطاء وغيرهم من المدنيين قد تركوا المدينة منذ أن استولت عليها جماعة "الدولة الإسلامية" بسبب القيود على حريتهم والتهديدات بالاعتقال والتعذيب. فعلى سبيل المثال، قال طارق¹⁴، وهو ناشط ومحام، لمنظمة العفو الدولية إنه كان قد قرر الفرار إلى تركيا في أواخر عام 2013، لأنه تلقى تهديدات شفوية ومكتوبة من مقاتلين معروفين في جماعة "الدولة الإسلامية" بسبب انتقادهم لسياساتهم عبر حسابه على موقع "فيسبوك"¹⁵. ومن الحالات التي لم يتضح مصيرها حالة محامي حقوق الإنسان عبد الله الخليل، الذي اقتاده مسلحون مجهولون بينما كان يغادر مكتبه في مايو/أيار 2013. وكانت جماعة "الدولة الإسلامية في العراق والشام" قد أصبحت أكثر نشاطاً في محافظة الرقّة في ذلك الوقت، وتعتقد أسرته أن هذه الجماعة مسؤولة عن اختطافه. ويُذكر أن عبد الله الخليل كان قد تولى رئاسة المجلس المحلي لمحافظة الرقّة عندما سيطرت جماعات مسلحة معارضة لجماعة "الدولة الإسلامية" على مدينة الرقّة في مارس/آذار 2013.¹⁶

وفي 22 فبراير/شباط 2014، اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2139 الذي يطالب جميع أطراف النزاع بالكف عن شن هجمات مباشرة على المدنيين والكف عن الهجمات دون تمييز، وبالإفراج عن جميع المحتجزين بشكل تعسفي، وبرفع الحصار عن المراكز المدنية والسماح بدخول المساعدات الإنسانية بدون قيود. ولم تحترم الحكومة السورية ولا جماعة "الدولة الإسلامية" ذلك القرار. وذكر "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا" أن 274 مدنياً قد لقوا مصرعهم من جراء الضربات الجوية التي شنتها قوات الحكومة في الفترة منذ اعتماد القرار وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2014، وكانت كثير منها هجمات مباشرة أو بدون تمييز، على ما يبدو.¹⁷

وفي 22 سبتمبر/أيلول 2014، بدأ تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ويضم أيضاً البحرين والأردن وقطر والسعودية والإمارات، تنفيذ ضربات على أهداف تخص تنظيم "الدولة الإسلامية" في محافظة الرقّة، وكذلك ضربات على أهداف لتنظيم "الدولة الإسلامية وأهداف أخرى في محافظتي دير الزور والحسكة وبلدة أبو كمال. ووفقاً لما ذكرته "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" وموقع "الرقّة تُذبح بصمت"، وهما جماعتا رصد محليتين، فقد قُتل أحد المدنيين يوم 28 سبتمبر/أيلول 2014 من جراء ضربة جوية لقوات التحالف على مصنع للبلاستيك في ضواحي مدينة الرقّة.¹⁸ ولم يكن بوسع منظمة العفو الدولية التأكد من صحة الخبر من مصادر مستقلة.

وأفاد نشطاء محليون بأن الضربات الجوية التي تشنها الحكومة السورية قد توقفت في 22 سبتمبر/أيلول 2014 عندما بدأت هجمات التحالف. واستمر الهدوء النسبي حتى 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، حيث لم يسجل "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا" أية خسائر في صفوف المدنيين خلال هذه الفترة.

ضربات القوات الجوية الحكومية على الرقّة

نُفّذت القوات الجوية للحكومة السورية ضربات استهدفت مدينة الرقّة مراراً خلال الفترة من 11 إلى 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014. وذكر نشطاء محليون أن القوات الجوية السورية شنت ضربتين جويتين يوم 11 نوفمبر/ تشرين الثاني، وست ضربات يوم 25 نوفمبر/ تشرين الثاني، وسبع ضربات يوم 27 نوفمبر/ تشرين الثاني، وثلاث ضربات يوم 28 نوفمبر/ تشرين الثاني، وخمس ضربات يوم 29 نوفمبر/ تشرين الثاني. وبالرغم من أن قوات التحالف شنت ضربات جوية على محافظة الرقّة خلال نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، فإن القيادة المركزية الأمريكية لم تورد أنباء عن تنفيذ أية ضربات جوية لقوات التحالف في أيام 11 و25 و27 و28 و29 نوفمبر/ تشرين الثاني.

وذكرت "الوكالة العربية السورية للأنباء" (سانا)، التي تديرها الدولة، يومي 11 و28 نوفمبر/ تشرين الثاني، أن قوات الحكومة السورية هاجمت وقتلت عدداً من المقاتلين المنتمين إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" في مدينة الرقّة في هذين اليومين، ولكنها لم تورد أية تفاصيل عن المواقع التي استهدفت أو عما إذا كانت هناك أية خسائر بين المدنيين.¹⁹ ولم تنشر الوكالة أية معلومات عن هجمات أخرى نُفّذت في أيام أخرى خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني.

وقد أسفرت الهجمات التي شنتها الحكومة السورية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، على ما يبدو، عن مقتل عشرات المدنيين. وذكر "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا" أن 115 مدنياً قد لقوا مصرعهم، وهم 14 طفلاً و12 امرأة و89 رجلاً.²⁰ وفي 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تصريحاً جاء فيه أن الوزارة قد "رُوّعتها الأنباء" القائلة بأن الضربات الجوية التي شنتها قوات الحكومة السورية قد أسفرت عن "مقتل عشرات المدنيين وهدم مناطق مدنية" في اليوم السابق.²¹ وفي 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، أوردت "الوكالة العربية السورية للأنباء" رد وزير الإعلام السوري عمران الزعبي، الذي نفى أن تكون قوات الحكومة السورية قد شنت هجمات على المدنيين في الرقّة أو أنها تستهدف المدنيين بوجه عام.²² إلا إن الوزير لم ينف صراحةً وقوع خسائر في صفوف المدنيين.

وقد بحثت منظمة العفو الدولية الضربات الجوية الخمس عشرة التي نُفّذت في أيام 11 و25 و27 و28 و29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، وحللت النتائج التي توصلت إليها على ضوء التزامات سوريا بموجب القانون الإنساني الدولي.

11 نوفمبر/ تشرين الثاني

نُفّذت طائرات سورية مقاتلة، تعرّف عليها سكان محليون من مصادر المنظمة من شكلها وصوتها باعتبارها طائرات حربية من طراز "ميغ"، ضربتين جويتين على حي الحني في مدينة الرقّة يوم 11 نوفمبر/ تشرين الثاني. وقال محمد²³، وهو من المصادر المحلية، لمنظمة العفو الدولية، إنه في حوالي الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر ذلك اليوم ضرب صاروخ أحد المنازل السكنية في شارع المنصور بالقرب من التقاطع مع شارع 23 شباط، على بعد

11 الرقّة في مرمى الاعتداءات دية
هجمات القوات الجوية السورية ضد المدنيين

أمتار قليلة من مستشفى السلام. وقال مصدران آخران، وهما مهند وبسيمة²⁴، أن صاروخاً آخر سقط على منزل سكني في حي الحني، على بعد أمتار قليلة من مستشفى السلام، بعد حوالي نصف ساعة من اليوم نفسه.

وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني، ذكرت "الوكالة العربية السورية للأنباء" أن قوات الحكومة السورية "دمرت مخبأ للإرهابيين في الرقّة، وقتلت وأصاب عدداً منهم"²⁵. إلا إن الثلاثة الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم قالوا إنه لم تكن هناك أهداف عسكرية واضحة في موقعي الضربتين اللتين شهدهما أو بالقرب منهما.

وقد تمكن محمد من تحديد أربعة أشخاص، بينهم طفلان، قُتلوا في الضربة الأولى، وهم: ريم الجبر، وطفليها يزن وعبيدة عبد الوهاب الشمطي، وعبد الملك الشمطي، وهو عم الطفلين. وقال محمد لمنظمة العفو الدولية إنه يعرف عائلة الشمطي وإنها لم تكن لها أية صلة بتنظيم "الدولة الإسلامية"، وإن جميع الأربعة الذين قُتلوا مدنيون. وقد نشر "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا" أسماء 19 مدنياً لقوا مصرعهم خلال الضربتين، ومن بينها الأسماء الأربعة التي ذكرها محمد.²⁶

وقد روى محمد لمنظمة العفو الدولية ما شاهده، فقال:

"يوم 11 نوفمبر/تشرين الثاني، في حوالي الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر، تعرض مبنيان سكنيان لهجوم من طائرة حربية تابعة للحكومة السورية. كنتُ أسير في الشارع عندما سمعتُ صوت الطائرة. نظرتُ إلى السماء ورأيتُ طائرة حربية من طراز "ميغ"، وهي طائرة أصبحت مألوفة لنا في الوقت الحالي. رأيتُ الطائرة تحلق على ارتفاع منخفض وتطلق صاروخاً. سمعتُ صوت انفجار على مسافة قريبة جداً مني، وبعد دقائق قليلة سمعتُ صوت انفجار آخر. خلال دقيقتين كنتُ قد وصلتُ إلى موقع الهجوم [الأول]. تفحصتُ المكان لأعرف ما إذا كان أقا ربي الذين يعيشون في الشارع نفسه بخير، ورأيتُ أن بيت جارهم قد صُرب. كان مدمراً تماماً... رأيتُ ست جثث، أربع منها لأشخاص ينتمون لعائلة الشمطي، أما الجثتان الأخريان فكانتا لشخصين مدنيين لا أعرفهما وتصادف أنهما كانا يسيران في الشارع آنذاك. المبنى يقع بجوار مستشفى السلام، ولكن المستشفى لم تتأثر. هذه المستشفى خاصة، ولا يوجد مقاتلون في المستشفى. رأيتُ أيضاً ما لا يقل عن 10 مدنيين مصابين، ولكني لا أعرفهم"²⁷.

وأوضح محمد أنه على يقين من أن الشخصين المارين اللذين قُتلا، وكذلك المصابين الآخرين الذين لا يقل عددهم عن 10، جميعهم من المدنيين لأنهم كانوا يرتدون ملابس مدنية وكان بينهم نساء وأطفال.

أما مهند وابنة عمه بسيمة فكانا في البيت عندما سقط الصاروخ الثاني على مقربة منهما.

وروى مهند لمنظمة العفو الدولية ما شاهده، فقال:

"كنتُ في البيت عندما وقع الهجوم الثاني في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر. تزلزل البيت بأكمله من جراء الانفجار. كان على بعد 300 متر فقط. وصلت الشظايا إلى الفناء في وسط بيتنا، ولكنها لم تصل إلى المكان الذي كنتُ نجلس فيه. كنتُ في غرفة المعيشة. وعندما عثرنا على [الشظايا] فيما بعد، كانت لا تزال ملتهبة. كانت ساخنة جداً لدرجة أنه لا يمكن أن تلمسها. كانت مجرد قطع معدنية صغيرة، أشبه ما تكون بنفايات المعادن. كانت القطع أصغر من منفضة السجائر. بعد 10 دقائق، خرجتُ من البيت ورأيتُ عدداً كبيراً من الناس، وبينهم أطفال، ورأيتُ مصابين. كانوا يُنقلون إلى المستشفى. لم أعرف عددهم، ولكن كان يبدو أن العدد كبير"²⁸.

وتُكمل بسيمة الحديث قائلة:

"كنتُ في البيت مع العائلة، في حي الحني، عندما وقع الهجوم. رأيت الطائرة، ولكن لم أستطع أن أسمعها. كانت من طراز "ميغ". هناك كثير من الناس في منطقتنا. كنتُ في البيت أُعد طعام الغداء عندما سمعتُ الضربة الأولى بالقرب من المستشفى [مستشفى السلام]. كنا نريدُ أن نذهب إلى المستشفى لمساعدة من أُصيبوا، ولكن الأقارب قالوا لنا: "انتظروا ولا تخرجوا قبل أن تسقط الشظايا على الأرض. لا تذهبوا الآن. فإذا ذهبتم سوف يرمون صاروخاً آخر عليكم". ولهذا انتظرنا، لفترة تتراوح بين خمس دقائق و15 دقيقة، وعندئذٍ سمعنا الضربة الثانية تصيب المبنى السكني المجاور لنا".²⁹

ويبدو، من المعلومات المستقاة من الشهود الثلاثة السابق ذكرهم، والذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، أن أقرب قاعدة لتنظيم "الدولة الإسلامية" من المنطقة التي وقعت فيها الضربات هي مبنى المحافظة، على مسافة كيلومتر تقريباً، وأن أقرب الأماكن التي يتجمع فيها مقاتلو "الدولة الإسلامية"، مثل المكاتب ونقاط الاتصال بالإنترنت، كانت على مسافة تتراوح بين 100 متر و200 متر من موقع الضربتين. ولم تكن لدى جميع المصادر، الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، أية معرفة بأبناء عن مقتل أو إصابة أي من مقاتلي "الدولة الإسلامية" خلال الهجومين. واستناداً إلى المعلومات المتاحة، يمكن القول بأن الضربتين الجويتين تشكلان إما هجمات مباشرة على مدنيين أو أهداف مدنية، وإما هجمات بدون تمييز.

25 نوفمبر/تشرين الثاني

شنت قوات الحكومة السورية ما لا يقل عن ست ضربات جوية على مدينة الرقعة يوم 25 نوفمبر/تشرين الثاني. وفي حوارات مع منظمة العفو الدولية، قال ثلاثة مصادر، كلٌ على حدة، إن الطائرة الحربية المستخدمة في الهجمات كانت من طراز "ميغ"، وإنها يمكن التعرف عليها من صوتها وشكلها. واستناداً إلى مقابلات مع ثمانية من الشهود والنشطاء، علمت منظمة العفو الدولية أن المواقع التي أصابتها الضربة الجوية هي سوق المتحف، الذي يُعرف أيضاً باسم "نزلة المتحف"، وجامع الحني، وكلاهما يقع في وسط مدينة الرقعة، وموقف لحافلات السفر يُعرف باسم "كراج البولمان"، والمنطقة الصناعية، والمنطقة المجاورة لمخزن للسلع الاستهلاكية يُعرف باسم "المستودع الأصفر"، بالإضافة إلى مبنى سكني في حي المشلب، وتقع جميع هذه المواقع على أطراف مدينة الرقعة.

وعلى خلاف ما حدث يومي 11 و28 نوفمبر/تشرين الثاني، لم تنشر "الوكالة العربية السورية للأنباء" أية بيانات تفيد بأن القوات الحكومية شنت هجمات على أهداف تخص تنظيم "الدولة الإسلامية". وقد أسفرت الهجمات التي شنت يوم 25 نوفمبر/تشرين الثاني، على ما يبدو، عن إيقاع أكبر عدد من القتلى والمصابين في صفوف المدنيين بالمقارنة بأي يوم آخر من أيام نوفمبر/تشرين الثاني 2014. فقد نشر "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا" أسماء 70 مدنياً قُتلوا من جراء الضربات.³⁰ بينما قدمت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، وهي مجموعة رصد مستقلة في سوريا، لمنظمة العفو الدولية قائمةً بأسماء 73 مدنياً، وهم ثلاثة أطفال وست سيدات و64 رجلاً، قُتلوا من جراء ثماني ضربات جوية، حسبما تعتقد الشبكة.

وفي حوارات مع منظمة العفو الدولية، قال شاهدان كانا حاضرين في موقع الهجمات على سوق المتحف وجامع الحني، أنهما تمكنا من التعرف على أربعة مدنيين قُتلوا من جراء الضربات. وقد فحصت منظمة العفو الدولية لقطات بالفيديو نُشرت على الإنترنت تبين 34 جثة وثلاثة مصابين في أعقاب الضربات على سوق المتحف، وكان القتلى والجرحى رجال وأطفال يرتدون ملابس مدنية.³¹ ولا توجد أية آثار لأسلحة أو مركبات أو معدات عسكرية في موقع الدمار الناجم عن الضربات. واستناداً إلى المعلومات المستقاة من الشهود والنشطاء، يتضح أن كلاً من المواقع المضارة تبعد مسافة تتراوح بين 600 متر وثلاثة كيلومترات عن أقرب قاعدة لتنظيم "الدولة الإسلامية".

وقد حدد بعض المصادر المحليين لمنظمة العفو الدولية مواقع يمكن أن يتجمع فيها مقاتلو "الدولة الإسلامية"، مثل المكاتب ونقاط الاتصال بالإنترنت، وهي تبعد مسافة تتراوح بين 300 متر و500 متر عن موقع الضربات.

وقد زار مصطفى³²، وهو ناشط إعلامي يبلغ من العمر 28 عاماً، "كراج البولمان" بعد دقائق من الهجوم، وروى لمنظمة العفو الدولية ما شاهدته، قائلاً:

"سمعتُ صوت الطائرة، وعندما خرجت إلى الشرفة رأيتها وعرفتُ أنها طائرة حربية من طراز "ميغ" ولونها أبيض. كانت الساعة ما بين الواحدة والثانية بعد الظهر عندما بدأ الهجوم. ذهبتُ أولاً إلى "كراج البولمان"، ووصلت هناك بعد دقائق قليلة من الهجوم. يقع الكراج في مدخل المدينة، ومنه يستقل الناس الحافلات لمغادرة المدينة. وهذه المنطقة شديدة الازدحام. عندما وصلتُ، رأيتُ جثثاً في كل مكان. ساعدتُ في نقل المصابين إلى المستشفيات. نقلتُ 20 جثة ومصابين آخرين كثيرين. كانت العربات وسيارات الإسعاف تنقل الجثث إلى المشفى الوطني. وكانت هناك نساء بين المصابين، ولكني لا أذكر عددهن. وكانت هناك عدة حافلات مشتعلة. لا توجد نقاط تفتيش لتنظيم "الدولة الإسلامية" بجوار الكراج أو حوله. هناك بعض حراس "الدولة الإسلامية" في المنطقة، ولكنهم لا يحملون أسلحة ولا يمكن أن تفرقهم عن المدنيين لأنهم يرتدون ملابس مدنية. لم يكن أحد منهم ضمن القتل أو المصابين. وأقرب مقرات "الدولة الإسلامية" يوجد على مسافة 600 متر، ولكنه لم يُصب في الهجوم".³³

وبعد ذلك، توجه مصطفى إلى المشفى الوطني. وقد ذكر لمنظمة العفو الدولية أن المشفى كانت مكتظة بالمصابين ولم تكن هناك أسرة كافية. كما قال إنه رأى حوالي 50 جثة عندما وصل إلى المشفى، وأثناء وجوده هناك وصلت ثلاث شاحنات صغيرة تحمل كل منها ما بين 10 مصابين و15 مصاباً.

وقد ذكر "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا" أن 51 مدنياً قد قُتلوا في الهجوم على سوق المتحف.³⁴ وفي حوار مع منظمة العفو الدولية، قال نزيه³⁵، وهو من سكان المنطقة ويبلغ من العمر 30 عاماً، إنه كان بالقرب من سوق المتحف عندما تعرض للهجوم في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر، وأضاف قائلاً:

"كنتُ بالقرب من سوق المتحف على مسافة لا تستغرق سوى دقيقة. سمعتُ ورأيتُ الطائرة الحربية من طراز "ميغ" تحلّق في السماء. كانت طائرة حربية بيضاء، وشكلها يختلف عن طائرات التحالف. سمعتُ عدة انفجارات، ولكن أحدها كان قريباً جداً من مكاني. وصلنا إلى المتحف بعد دقيقة، ووجدنا أن السوق المجاور للمتحف قد ضُرب. كانت كارثة، لأنه السوق الرئيسي في الرقة وعادةً ما يكون مكتظاً بالناس خلال النهار. رأيتُ أجزاءً من الجثث في كل مكان. حملتُ 40 جثة إلى سيارات إسعاف وعربات وشاحنات صغيرة نقلتهم إلى المشفى الوطني ومشفى المواساة ومشفى دار الشفاء ومشفى الطب الحديث. رأيتُ ما لا يقل عن 50 شخصاً تتراوح إصاباتهم ما بين الشديدة والطفيفة. رأيتُ رجالاً ونساءً بين المصابين ولكن لا أستطيع أن أحدد عددهم بدقة. كانت الإصابات الشديدة تشمل إصابات قصوى وجراحاً غائرة من جراء الشظايا. رأيتُ أيضاً حوالي 40 مبنى دمرها الانفجار. لا توجد نقاط تفتيش أو سيارات عسكرية في السوق أو بالقرب منه، وأقرب قاعدة لتنظيم "الدولة الإسلامية" تبعد 600 متر على الأقل. وأقرب خط للمواجهة هي بلدة كوباني، التي تبعد حوالي 130 كيلومتراً. أفراد "الدولة الإسلامية" عادةً ما يرتدون ملابس مدنية، ولا يمكن تمييزهم".³⁶

أما مهدي³⁷، وهو ناشط إعلامي يبلغ من العمر 42 عاماً، فقد كان على مسافة حوالي 500 متر من موقع الهجوم على سوق المتحف. وقد روى لمنظمة العفو الدولية ما شاهدته، فقال:

"كنتُ في موقف الباصات على بعد 500 متر من المتحف. رأيتُ الطائرة الحربية. أطلقتُ الطائرة صاروخين. ذهبْتُ إلى موقع الهجوم بعد خمس ساعات، لأننا اضطررنا للاختباء في الطابق السفلي. عندما وصلتُ، رأيتُ رجالاً لا يزالون يبحثون عن جثث وينقلونها إلى المستشفى. تعرفتُ على شخصين قُتلا بين الجثث التي كانت لا تزال هناك، وهما: عمّار العزيز وأحمد الشيخ. كان المتحف ومقهى السرايا وجميع المحلات في السوق قد تأثرت بالانفجار. السوق مزدحم جداً بالمتسوقين وسائقي السيارات الأجرة. وأقرب قاعدة لتنظيم "الدولة الإسلامية" هي مبنى المحافظة، على بعد حوالي كيلومتر³⁸."

وأشار مهدي إلى أن الحراس من أفراد "الدولة الإسلامية" عادةً ما كانوا يتواجدون لأغراض الأمن في سوق المتحف، ولكنهم يرتدون ملابس مدنية، ومن ثم لا يمكن تمييزهم عن المتسوقين العاديين. وأضاف مهدي قائلاً: "أعرف أنه لم يُقتل أي من حراس "الدولة الإسلامية"، لأنني سمعتُ أحدهم يتحدث عبر جهاز لاسلكي قائلاً: "الحمد لله، لم يحدث شيء لأبي من اخوتنا".³⁹

كما كان أسامة⁴⁰، وهو من أهالي المنطقة ويبلغ من العمر 28 عاماً، على بُعد حوالي 175 متراً من موقع الهجوم على سوق المتحف. وقد روى لمنظمة العفو الدولية ما حدث، فقال:

"كنتُ في طريقي إلى محل البن لشراء بعض البن عندما سمعتُ صوت الانفجار. لم أشاهد شيئاً. كنتُ أقف داخل المحل، وعندما سمعتُ الصوت ركضتُ إلى الداخل وانبطحتُ أرضاً، وبقيتُ هناك لفترة تتراوح بين نصف ساعة وساعة، حتى ساد الهدوء. وبعد ذلك، ذهبْتُ لأرى المبنى الذي أملكه. كان جدار المبنى قد دُمر تماماً. كما دُمرت المحلات المحيطة بالمتحف - 10 محلات شرق المتحف دُمرت وسبع أو ثماني محلات بجوار المتحف مباشرة دُمرت أيضاً. رأيتُ الناس يستخدمون البطاطين لحمل المصابين والموتى. كان هناك كثيرون قد أُصيبوا. يوجد موقف لسيارات الأجرة في المنطقة، وقد دُمرت 10 سيارات أو 12 سيارة أجرة صفراء. جاء أفراد "الدولة الإسلامية" بسيارات وراحوا يضعون الجثث في شاحنات صغيرة. أعتقد أن أكثر من 100 شخص قد سقطوا ما بين قتيل وجريح. كان هناك كثيرون قد ماتوا قبل أن يصل أولئك الأفراد. العثمانيون هم الذين بنوا متحفنا، فهو قديم جداً. لم يُدمر المتحف من الداخل، ولكن كانت هناك أضرار على الجدران من أثر الشظايا. لا توجد أهداف في المنطقة، لا توجد أية أهداف عسكرية هناك. وأقرب منطقة عسكرية هي تل أبيض، حيث توجد نقطة تفتيش، وهي تبعد أكثر من كيلومتر. قُتل كثيرون من عائلة أشاي، وقُتل أفراد من عائلة البطشري أيضاً. وبخلاف ذلك، كان كثير ممن قُتلوا غرباء في الرقعة - كانوا لاجئين".⁴¹

وكان حسين⁴²، وهو معلم ويبلغ من العمر 27 عاماً، على بعد 75 متراً من جامع الحني عندما تعرض للهجوم. وقد روى لمنظمة العفو الدولية ما حدث، فقال:

"كانت الساعة حوالي الثانية و10 دقائق بعد الظهر. كنتُ عند التقاطع بين شارع المعزز وشارع 23 شباط. كنتُ أقف في مدخل مشفى السلام عندما سمعتُ صوت الطائرة الحربية. لم أشاهدها، ولكننا أصبحنا الآن نعرف، ولهذا سارعتُ بالاختباء في أقرب مبنى. وبعد ثوان قليلة سمعتُ صوت انفجارين. ظننتُ أن المبنى قد انهار فوق رأسي. تأكدتُ أنني لم أصب بأذى ثم خرجتُ. رأيتُ أناساً يجرون باتجاه جامع الحني. كان الجامع قد دُمر، كما دُمرت بعض المباني المحيطة بالجامع. بدأتُ أتفحص من لا يزال على قيد الحياة ومن مات. وجدتُ جثة عمر العبود، وهو قريب مدرس أعرفه. أقرب قاعدة لتنظيم "الدولة الإسلامية" تقع على بعد كيلومترين، ولا توجد أي نقاط تفتيش أو مركبات عسكرية حول الجامع. وقع الهجوم وقت الصلاة، وسمعتُ أنه كان هناك بعض مقاتلي "الدولة الإسلامية" يصلون ولكن لا يزيد عددهم عن ثمانية. لستُ متأكداً إن كانوا قد قُتلوا. رأيتُ أيضاً اثنين أعرفهما بين المصابين.

وعمر وهذان المصابان مدنيون".⁴³

وكان فارس⁴⁴، وهو ناشط إعلامي يبلغ من العمر 22 عاماً، على بعد 150 متراً من جامع الحني عندما تعرض للهجوم. وقد روى لمنظمة العفو الدولية ما حدث، فقال:

"وقع الهجوم حوالي الساعة الثانية بعد الظهر. سمعتُ صوت الطائرة الحربية تحلق ورأيتها، وكانت من طراز "ميغ". بعد ثوانٍ قليلة سقط صاروخ على الجامع. أدى الانفجار إلى تدمير عدد من المباني القريبة من الجامع. كان هذا الهجوم واحداً من أكثر الهجمات الدامية التي شاهدتها. كان الهجوم وقت الصلاة، وكان الجامع مزدحماً بالناس. رأيتُ الأشلاء على الأرض ورأيتُ كثيراً من الجثث ومن المصابين. لا أستطيع أن أتذكر العدد على وجه الدقة، لأنني كنتُ في حالة صدمة. أعرف شخصاً أُصيب بجرح في رأسه من أثر شظية. وقُتل حسين العبد الغطاس، فأنا أعرفه ورأيتُ جثته. دُمر حوالي 70 بالمئة من الجامع. أقرب هدف عسكري هو مقر "الدولة الإسلامية"، الذي يقع في مبنى المحافظة، وهو على بعد حوالي كيلومترين. لا توجد أية أهداف عسكرية أخرى. قُتل أربعة أو خمسة من مقاتلي "الدولة الإسلامية" أثناء الهجوم. ليسوا من كبار القادة ولا شيء من هذا القبيل. كانوا يصلون في الجامع".⁴⁵

وكان محمد⁴⁶، وهو طالب يبلغ من العمر 21 عاماً، بالقرب من المنطقة الصناعية عندما ضربت بصاروخ. وقد روى لمنظمة العفو الدولية ما حدث، فقال:

"وقع الهجوم حوالي الساعة الثانية والرابع بعد الظهر. كنتُ على بعد أمتار قليلة من المنطقة الصناعية، وعندما سمعتُ الانفجار توجهتُ إلى الموقع. لم أشاهد الطائرة الحربية، ولكن الناس أخبروني أنها إما من طراز "سوخوي" أو "ميغ". سمعتُ صوت انفجارين. عندما وصلتُ رأيتُ أن الصاروخ قد أصاب الكراج الميكانيكي، وهو على بعد 20 متراً من المنطقة الصناعية. رأيتُ أشلاء في كل مكان. رأيتُ جثثاً محترقة وأشخاصاً أُصيبوا بإصابات بالغة. رأيتُ جثة معلقة على سلك الكهرباء، ربما من أثر الانفجار. لا أستطيع أن أحدد عدد المصابين أو القتلى على وجه الدقة، ولكنهم كانوا أكثر من 10 بالتأكيد. حملتُ سيارات الإسعاف الجثث إلى المشفى الوطني. كنتُ في حالة صدمة، ولهذا لا أذكر عدد الجثث أو المصابين الذين حملتهم. المنطقة مزدحمة جداً، لأن كل الناس يصلون سياراتهم هناك، بما في ذلك أفراد "الدولة الإسلامية"، ولا أحد يستطيع أن يقول إذا كان ذلك الشخص من أفراد "الدولة الإسلامية" أم لا. ولكن عدد المدنيين هناك أكثر من عدد رجال "الدولة الإسلامية". أعرف شخصاً ممن أُصيبوا، وهو مدني. أقرب تمرکز لتنظيم "الدولة الإسلامية هو المحكمة الشرعية، وتقع على بعد حوالي كيلومترين، ولكنها لم تتعرض للضرب. ولا توجد في المنطقة أية نقاط تفتيش أو مركبات عسكرية. لا توجد سوى سيارات عادية".⁴⁷

أما فادي⁴⁸، ويبلغ من العمر 39 عاماً، فوصل إلى المنطقة الصناعية بعد 10 دقائق من الهجوم. وقد روى لمنظمة العفو الدولية ما حدث، فقال:

"كنتُ بالقرب من المحكمة الشرعية، على مسافة حوالي كيلومترين من موقع الهجوم. عندما وصلتُ رأيتُ أن الضربة الجوية قد أصابت ورشة النويران، وهي ورشة تملكها عائلة، والناس يصلون سياراتهم هناك. رأيتُ بعض الجثث تُنقل إلى شاحنات صغيرة وإلى سيارات الإسعاف. عرفتُ أن صاحب الورشة وابنه كانا ضمن الذين قُتلوا، اسم العائلة هو النويران. المنطقة مزدحمة جداً، وأفراد "الدولة الإسلامية" يصلون سياراتهم ومركباتهم هناك. كان الدمار هائلاً، ويغطي منطقة نصف قطرها حوالي 100 متر. ساعدتُ في نقل بعض المصابين إلى

المستشفيات".⁴⁹

وتشير المعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية عن أربعة من الهجمات التي وقعت يوم 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، وهي الهجمات على سوق المتحف، وجامع الحني، وكراج البولمان، والمنطقة الصناعية، إلى أن الحكومة السورية قد هاجمت مباني مدنية لم تكن تُستخدم لأغراض عسكرية. وفيما يتعلق بالهجوم على كراج البولمان، لم تجد منظمة العفو الدولية ما يشير إلى تواجد مقاتلي "الدولة الإسلامية" هناك. وفيما يتعلق بالهجمات الثلاث الأخرى، قال الشهود الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إنهم عرفوا، أو إنهم يعتقدون، بوجود أشخاص لهم صلة ما بتنظيم "الدولة الإسلامية" وقت الهجمات. وفيما يتعلق بالهجوم على جامع الحني، ذكر الشهود أنهم تعرفوا على حوالي ثمانية أشخاص من مقاتلي "الدولة الإسلامية" قُتلوا بينما كانوا يؤدون صلاة الجمعة. وفي حالة الهجوم على المنطقة الصناعية، ذكر الشهود أنهم يظنون بأن بعض مقاتلي "الدولة الإسلامية" ربما كانوا متواجدين لإصلاح سياراتهم. وفي حالة الهجوم على سوق المتحف، أعرب الشهود عن اعتقادهم بوجود حراس من أفراد "الدولة الإسلامية" كانوا يباشرون مهام الأمن، ولكن لم يُقتل منهم أحد في الهجوم. وفيما يتعلق بالهجمات على محيط المستودع الأصفر وحي المشلب، لم يتوفر لدى منظمة العفو الدولية ما يكفي من المعلومات لتقييم الوضع.

وبالنظر إلى هذا كله، واستناداً إلى الأنباء والمصادر المحلية، يمكن القول بأن الأفراد المنتمين إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" كانوا يرتدون ملابس مدنية، وليس من المرجح أن تكون قوات الحكومة السورية على علم بوجود مقاتلي "الدولة الإسلامية" وقت الهجمات. وحتى إن كانت على علم بذلك، فلا يمكن أن يكون هناك مبرر لشن هجمات على المباني والمواقع المدنية، مثل الهجوم على مسجد وقت صلاة الجمعة، والهجوم على سوق في ساعات العمل، والهجوم على منطقة لإصلاح السيارات، رغم علم تلك القوات بأن هذه المناطق سوف تكون مزدحمة بالمدنيين. ومن ثم، فإن الهجمات، التي تقصتها منظمة العفو الدولية، تبدو على الأقل هجمات غير متناسبة، أو هجمات بدون تمييز، هذا إن لم تكن هجمات مباشرة على مدنيين وعلى مواقع مدنية.

27 نوفمبر/ تشرين الثاني

في حوار مع منظمة العفو الدولية، قال نشطاء يعملون في موقع "الرقعة تُذبح بصمت"⁵⁰ إن طائرات حربية، يعتقدون أنها من طراز "ميغ"، قد قد نفذت سبع ضربات جوية على مدينة الرقعة يوم 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014. وقد أصابت هذه الضربات مطعم الجسر العتيق، الواقع إلى الجنوب من وسط مدينة الرقعة؛ ومبنى سكني بجوار كلية الهندسة المدنية؛ ومدرسة سكنية الثانوية للبنات؛ ومبنى سكني في حي المشلب؛ وموقع بالقرب من مدرسة دار السلام الابتدائية في وسط المدينة؛ والمشفى الوطني؛ ومطعم فلافل رضوان في حي المجمع؛ وحديقة البانوراما العامة في غرب المدينة.

وقال النشطاء الذين زاروا موقع الهجمات إن ستة مدنيين على الأقل قد لقوا مصرعهم في المبنى السكني المجاور لمبنى كلية الهندسة المدنية، والذي كان يعيش فيه محمد عبد العزيز البوحبال، وهو قاض لا يُعرف عنه الانتماء إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"، مع عائلته. وقد ذكر "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا" إن تلك الضربات أسفرت عن مقتل ثمانية مدنيين إجمالاً، وهم: زوجة القاضي محمد عبد العزيز البوحبال (لم يُسجل اسمها)؛ وداود محمد عبد العزيز البوحبال وزوجته وابنيه (لم تُسجل أسماؤهم)؛ ومصطفى الحبيب الدرويش، وسيدة تُعرف باسم شيماء وطفلتها (لم يُسجل اسمها).⁵¹

واستناداً إلى معلومات مستقاة من نشطاء محليين، حددت منظمة العفو الدولية مواقع يُحتمل أن تكون أهدافاً لتنظيم "الدولة الإسلامية"، على مسافة تتراوح بين 75 متراً و400 متر من موقع الضربات، ولكنها لم تجد أية أدلة على أن أيّاً من المباني التي ضُربت كانت أهدافاً عسكرية وقت تعرضها للهجوم. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الضربات تشكل على الأرجح هجمات مباشرة على المدنيين والمباني المدنية أو هجمات بدون تمييز.

28 نوفمبر/تشرين الثاني

نُفذت القوات الجوية السورية ما لا يقل عن ثلاث هجمات على مدينة الرقّة يوم 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وأفاد نشطاء إعلاميون محليون بأن الضربات، التي نُفذت وقت الظهيرة تقريباً، أصابت مواقع في شارع المنصور؛ وحي البيطرة؛ ونزلة الساحة بجوار ساحة الساعة.

وذكرت "الوكالة العربية السورية للأنباء" أن قوات الحكومة السورية "استهدفت أوكاراً ومركبات لتنظيم داعش الرقّة وقتلت عشرات منهم".⁵² إلا إن الوكالة لم تقدم أية تفاصيل عن مواقع الأهداف وعمّا إذا كانت هناك خسائر في صفوف المدنيين". وذكر "مركز توثيق الانتهاكات السورية" أن ستة مدنيين قد قُتلوا في الرقّة في ذلك اليوم، وأورد أسماء ثلاثة منهم، وجميعهم أطفال، وهم: سالي صلاح عبود عزيز؛ ومهند صلاح عبود عزيز؛ ومحمد يوسف عزيز.⁵³ ونشر موقع "الرقّة تُذبح بصمت" معلومات إضافية تفيد بأن سالي عزيز ومحمد عزيز قد قُتلا في الهجوم على حي البيطرة، بالقرب من جامع الشراكسة، ولكنه لم يذكر الوفيات الأخرى.⁵⁴

وفي حوار مع منظمة العفو الدولية، قالت فرح⁵⁵ وهي من سكان المنطقة ودُمر منزلها في الهجوم على شارع المنصور، إنها لم تكن على علم بوجود أي من مقاتلي "الدولة الإسلامية" في المنطقة في يوم الهجوم. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من الحديث مع سكان من المناطق الأخرى التي ضُربت في ذلك اليوم، ولكنها اطلعت على لقطات بالفيديو نُشرت على الإنترنت وتبين الدمار الذي لحق بمحلات وسيارات مدنية وما يبدو أنها مبانٍ سكنية من طابق واحد، كما تبين فرقاً طبيعية تجمع أشلاءً من الأرض، وذلك من جراء الضربات على حي البيطرة ونزلة الساعة.⁵⁶

وقالت فرح ونشطاء محليون آخرون لمنظمة العفو الدولية إنهم يعتقدون بأن توقيت الضربة التي دمرت منزل فرح، أثناء صلاة الجمعة، يوحي باحتمال أن يكون هدف الضربة هو مسجد كبير يقع على بعد أمتار قليلة، على نحو مماثل لاستهداف جامع الحني، على ما يبدو، يوم 25 نوفمبر/تشرين الثاني.

وقالت فرح لمنظمة العفو الدولية:

"عشت في الرقّة طوال حياتي. وزوجي لا ينتمي إلى جماعات مسلحة ولا إلى تنظيم "الدولة الإسلامية". لدي طفلان، وهما بنت عمرها ثلاث سنوات ونصف وابن عمره خمس سنوات. كنّا جميعاً في البيت عندما ضرب صاروخ بيتنا فجأة وقت الظهيرة تقريباً. تمكنتُ من أخذ ابني والركض للخارج قبل أن ينهار البيت، ولكني لم أستطع أن أنقذ ابنتي التي كانت في الحمام. هذا الحي منطقة سكنية ولا توجد أية مقار لتنظيم "الدولة الإسلامية" في بيتنا أو بالقرب منه. لا يمكننا أن نعرف إن كان هذا الشخص أو ذاك من أفراد "الدولة الإسلامية" أم لا، لأنهم يرتدون ملابس مدنية. لا نرى مقاتلي في مدينة الرقّة. ورجال "الدولة الإسلامية" عادةً ما يتواجدون في مقارهم، ومنها على سبيل المثال مبنى المحافظة والفروع الأمنية ومراكز الشرطة، وجميعها بعيدة عن بيتنا. والجامع الكبير يقع على بعد أمتار من بيتي. بيتي هو بيت عربي، وقد دُمر تماماً من جراء الضربة. لم يُقتل أحد، ولكننا أخرجنا

ابنتي البالغة من العمر ثلاث سنوات ونصف من تحت الأنقاض، وكانت مصابة بإصابات بالغة، ولهذا اضطررنا لأخذها إلى تركيا لأن المشفى الوطني لا توجد به إمكانيات. هي تتحسن الآن. لقد تسبب الدمار في إصابتها، حيث حدثت لها كسور في بعض العظام".⁵⁷

واستناداً إلى معلومات مستقاة من نشطاء محليين، حددت منظمة العفو الدولية موقعاً لتجمع مقاتلي "الدولة الإسلامية"، ويقع على بعد حوالي 250 متراً من منزل فرح في شارع المنصور، ولكنها لم تجد أية أسباب أخرى لهجوم قوات الحكومة السورية على هذه المنطقة أو على المنطقة المجاورة لجامع الشراكسة في حي البيطرة، وهو الهجوم الذي أسفر عن وفيات في صفوف المدنيين. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من الحصول على مزيد من المعلومات عن الهجوم على نزلة الساعة، وبناءً على هذا كله، يمكن القول بأن الضربات على شارع المنصور وحي البيطرة تمثل على الأرجح إما هجمات مباشرة على المدنيين والمباني المدنية أو هجمات بدون تمييز.

29 نوفمبر/تشرين الثاني

شنت قوات الحكومة السورية عدة ضربات جوية على مدينة الرقة يوم 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، وأصابت هذه الضربات فرع الأمن السياسي؛ ومكتب الرقابة والتفتيش، ومركز معالجة السل؛ ومبنى البنك المركزي؛ ومبنى الحسبة، وهو مكتب إداري يصدر تحذيرات للأشخاص الذين يتهمهم بمخالفة الأعراف الاجتماعية؛ ومسجد الإمام النووي. وقد نشر موقع "الرقة تُذبح بصمت" لقطات فيديو تُظهر طائرة حربية، تعرّف عليها نشطاء محليون بأنها من طراز "ميغ"، وهي تحلّق فوق المدينة على ارتفاع منخفض في ذلك اليوم،⁵⁸ مما يشير إلى احتمال أن تكون هي التي نفذت الضربات.

وقد نشر موقع "الرقة تُذبح بصمت" ومصادر إعلامية أسماء سبعة من المدنيين الذين قُتلوا في الهجمات على مسجد الإمام النووي، وهم: محمد المهيد؛ وماجد المهيد؛ وأحمد الحسن؛ وعماد السلطان؛ وأحمد الحوراني؛ ومحمد إبراهيم الكشة؛ وماجد إبراهيم الكشة.⁵⁹

وفي حوار مع منظمة العفو الدولية، وصف سعد⁶⁰، وهو عامل من سكان الحي يبلغ من العمر 25 عاماً، الهجوم على مسجد الإمام النووي، فقال:

"كنت على مسافة 50 متراً من موقع الهجوم. سمعت صوت الطائرة "الميغ" قادمة من الشمال. وبعد ثوانٍ، ضربت أربعة صواريخ المدينة، وسقط أحدها على مسجد النووي. رأيت ثمانية أشخاص قُتلوا، واثنين منهم كانا يعملان كهربائيين. رأيت أيضاً امرأة ولكن جثتها كانت محترقة، لذلك لم أستطع التعرف على اسمها. كان هناك عدد كبير من المصابين، وجميعهم نُقلوا إلى مستشفيات خاصة. وهناك سيارة إسعاف تابعة للهِلال الأحمر نقلت الجثث. الصاروخ دمر معظم المباني المحيطة بموقع الهجوم. المنطقة مزدحمة جداً. وأقرب قاعدة لموقع القصف تقع على مسافة كبيرة جداً. أعتقد أكثر من ثلاثة كيلومترات - ولكن يوجد فرع مهجور لأمن الدولة بجوار المسجد. كانت هناك ندوة في المسجد. أعتقد أنها كانت إما للصيادلة أو المتدينين، وقُتل وأُصيب بعضهم".⁶¹

وقد اطلعت منظمة العفو الدولية على لقطات بالفيديو نُشرت على الإنترنت وتبين الدمار الذي ألحقه الهجوم بثلاثة مبانٍ سكنية بالقرب من مسجد الإمام النووي.⁶²

وقد ذكر سعد لمنظمة العفو الدولية أن أقرب قاعدة لتنظيم "الدولة الإسلامية" من موقع ذلك الهجوم يقع على

19 الرقعة في مرمى الاعتداءات دية
هجمات القوات الجوية السورية ضد المدنيين

مسافة حوالي ثلاثة كيلومترات. واستناداً إلى المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية من مصادر محلية أخرى، يمكن القول باحتمال وجود مواقع إضافية يتجمع فيها مقاتلو "الدولة الإسلامية"، مثل المكاتب ونقاط الاتصال بالإنترنت، على مسافة تتراوح بين 300 متر و600 متر من مسجد الإمام النووي. ولكن، وفقاً لما قاله سعد، فإن الأرجح أن يكون الهدف في محيط المنطقة هو المقر المهجور لأمن الدولة الواقع على بعد أمتار قليلة من المسجد، وهو مقر ربما كانت قوات الحكومة السورية تعتقد أن مقاتلي "الدولة الإسلامية" يستخدمونه، إلا إنه لم يكن مستخدماً وقت الهجوم. أما المباني الأخرى التي استهدفتها قوات الحكومة السورية، مثل مكتب الرقابة والتفتيش ومبنى الحسبة، فيبدو أنها منشآت يديرها حالياً، أو كان يديرها من قبل، تنظيم "الدولة الإسلامية". والأرجح أن الهجوم على مسجد الإمام النووي، وربما ضربات أخرى نُفذت في اليوم نفسه، تمثل إما هجمات مباشرة على المدنيين والمباني المدنية أو هجمات عشوائية.

الاستخفاف بالقانون الإنساني الدولي

يخضع القتال بين قوات الحكومة السورية والجماعة المسلحة المعروفة باسم "الدولة الإسلامية" لأحكام القانون الإنساني الدولي، ويُعرف أيضاً باسم قوانين الحرب، وهو لا ينطبق إلا على حالات النزاع المسلح. ويتضمن القانون الإنساني الدولي القواعد والمبادئ التي ترمي في المقام الأول إلى حماية من لا يشاركون في الأعمال الحربية، أي المدنيين بالأخص، ولكنه يشمل أيضاً بعض المقاتلين، بما في ذلك من أُصيبوا أو وقعوا في الأسر (أي أصبحوا عاجزين عن القتال). كما يحدد معايير السلوك الإنساني ويقيّد وسائل وأساليب العمليات العسكرية. والهدف الجوهري لهذا القانون هو الحد، إلى أكبر مدى ممكن، من المعاناة الإنسانية في أوقات النزاعات المسلحة.

ومن القواعد الأساسية في القانون الإنساني الدولي أنه يتعين على أطراف أي نزاع أن تعمل في كل الأوقات على "التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين"، وخاصةً بأن "تُوجه الهجمات ضد المقاتلين فحسب" و"لا يجوز أن تُوجه ضد المدنيين".⁶³ وهناك قاعدة مشابهة تقتضي من أطراف النزاع التمييز بين "الأعيان المدنية" و"الأهداف العسكرية". وهاتان القاعدتان تمثلان جزءاً من مبدأ "التمييز"، وهو مبدأ أساسي.

ولأغراض التمييز، فإن الشخص المدني هو كل شخص ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، ويضم السكان المدنيون جميع الأشخاص غير المقاتلين.⁶⁴ ويتمتع المدنيون بالحماية من الهجوم، ما لم يقوموا بدور مباشر في الاعمال الحربية، وطوال الوقت الذي يقومون فيه بهذا الدور.⁶⁵

والأعيان المدنية هي جميع الأعيان (أي المباني، والهيكل والأماكن وغيرها من الممتلكات أو الأجزاء المادية) التي ليست "أهدافاً عسكرية". وهذه الأهداف العسكرية "تقتصر على الأعيان التي تسهم إسهاماً فعالاً في العمل العسكري، سواء بطبيعتها أو موقعها أو غايتها أو استخدامها، والتي يحقق تدميرها تماماً أو جزئياً، أو الاستيلاء عليها، أو تعطيلها في الأحوال السائدة في حينه، ميزةً عسكريةً مؤكدةً".⁶⁶ ويتمتع الأعيان المدنية بالحماية من الهجوم ما لم تصبح أهدافاً عسكرية وطوال الوقت الذي تكون فيه كذلك، نظراً لأن جميع معايير الهدف العسكري التي سبق وصفها قد تحققت فيها بشكل مؤقت.⁶⁷ وإذا ثار الشك حول ما إذا كانت عين ما تُكرس عادةً لأغراض مدنية، مثل مكان العبادة أو منزل أو أي مسكن آخر أو مدرسة، إنما تُستخدم في تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكري، فإنه يُفترض أنها لا تُستخدم كذلك.⁶⁸

وتُعد الهجمات المتعمدة ضد مدنيين لا يشاركون بشكل مباشر في العمليات العسكرية أو ضد أعيان مدنية بمثابة جريمة حرب.⁶⁹ ويشمل مبدأ التمييز أيضاً قاعدة محددة مفادها أن "تُحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساساً إلى بث الذعر بين السكان المدنيين".⁷⁰

ويرتب على قاعدة التمييز أن "تُحظر الهجمات العشوائية"⁷¹ ويُقصد بالهجمات العشوائية تلك الهجمات التي تكون ذات طبيعة تتمثل في ضرب أهداف عسكرية ومدنيين أو أعيان مدنية بدون تمييز، إما لأن الهجوم لا يُوجه إلى هدف عسكري محدد، وإما لأنه يستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن أن تُوجه إلى هدف عسكري محدد، وإما لأنه لا يمكن حصر آثاره على النحو الذي يتطلبه القانون الإنساني الدولي.⁷²

كما يحظر القانون الإنساني الدولي الهجمات العشوائية "التي يمكن أن يُتوقع منها أن تسبب بصورة عارضة

خسارة في أرواح المدنيين أو إصابة بهم أو أضراراً بالأعيان المدنية، أو تُحدث خليطاً من هذه الخسائر والأضرار، على نحو يفرط في تجاوز ما يُنتظر أن تسفر عنه هذه الهجمات من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة".⁷³ ويُعتبر تعمد شن هجوم عشوائي يسفر عن وفاة أو إصابة مدنيين، أو شن هجوم غير متناسب (أي شن هجوم مع العلم بأنه سوف يسبب بصورة عارضة خسارة مفرطة في أرواح المدنيين أو إصابة بهم أو أضراراً) بمثابة جريمة حرب.⁷⁴

وهناك تشديد إضافي على حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية من خلال الشرط الذي يقتضي من جميع أطراف النزاع اتخاذ احتياطات أثناء الهجوم. ومن ثم، ينبغي في إدارة العمليات العسكرية "توخي الحرص الدائم على تفادي إصابة السكان المدنيين، والأشخاص المدنيين، والأعيان المدنية". ويجب أن تُتخذ "جميع الاحتياطات الممكنة" لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابات بينهم، أو أضرار بالأعيان المدنية بصورة عارضة، وتقليلها على أي حال إلى الحد الأدنى.⁷⁵ وينبغي على أطراف النزاع، عند اختيار وسائل وأساليب الحرب، اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابات بينهم، أو أضرار بالأعيان المدنية بصورة عارضة، وتقليلها على أي حال إلى الحد الأدنى.⁷⁶ ويجب عمل كل ما يمكن عمله للتحقق من أن الأهداف هي أهداف عسكرية، ولتقييم مدى تناسب الهجمات، ولوقف الهجمات إذا تبين أنها وُجّهت على نحو خاطئ أو أنها غير متناسبة.⁷⁷ ويجب على كل طرف في النزاع أن يوجّه إنذاراً مسبقاً بوسائل مجدية في حالة الهجمات التي قد تمس المدنيين، ما لم تحل الظروف دون ذلك.⁷⁸

وينبغي على أطراف النزاع اختيار وسائل وأساليب ملائمة للهجوم إذا كانت الأهداف العسكرية تقع وسط مناطق سكنية. وهذا الشرط يستبعد استخدام أنواع معينة من الأسلحة والأساليب القتالية، حيث يُحظر استخدام أساليب للقتال لا يمكن توجيهها على هدف عسكري بعينه ويمكن أن تسفر عن هجمات عشوائية (مثل القنابل غير الموجهة التي تُلقي على أهداف تقع في مناطق مدنية مزدحمة بالسكان). كما يندرج ضمن انتهاكات القانون الإنساني الدولي اختيار أساليب للهجوم (من قبيل مهاجمة أهداف في أوقات يُرجح فيها تواجد كثير من المدنيين). وتُعد الهجمات التي تشنها القوات الحكومية مع العلم بأنها سوف تسبب خسائر كبيرة في أوساط المدنيين ودماراً لأعيان مدنية بمثابة انتهاك صارخ لقاعدة حظر الهجمات العشوائية، ومن ثم فهي تشكل جرائم حرب. كما إن قصف مناطق سكنية لا يوجد فيها مقاتلون للمعارضة أو أهداف عسكرية يُعد هجوماً مباشراً على المدنيين، ومن ثم فهو يشكل جريمة حرب.

ويقع على الأطراف المتحاربة التزام باتخاذ احتياطات لحماية المدنيين والأعيان المدنية الواقعة تحت سيطرتها من الآثار العكسية للهجمات. وفيما يتعلق بالاحتياطات أثناء الهجوم، تكتسب هذه القواعد أهمية على وجه الخصوص إذا كان القتال يدور في مناطق تتواجد فيها أعداد كبيرة من المدنيين. ويجب على كل طرف في النزاع أن يتجنب، قدر المستطاع، إقامة أهداف عسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها.⁷⁹

إلا إن المادة 50(3) من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المبرمة في 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول) تنص على أنه "لا يجرد السكان المدنيون من صفتهم المدنية وجود أفراد بينهم لا يسري عليهم تعريف المدنيين". ومن ثم، فإن احتمال وجود مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" في الرقعة وسط مناطق مدنية لا يعفي قوات الحكومة السورية بأي حال من التزاماتها فيما يتعلق بالمدنيين، بما في ذلك مبدأ التمييز، وحظر الهجمات العشوائية أو الهجمات غير المتناسبة، واتخاذ الاحتياطات في الهجمات على النحو المفصّل آنفاً.

نتائج وتوصيات

الخلاصة أن النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية تبين أن قوات الحكومة السورية قد شنت سلسلة من الهجمات على مدينة الرقعة أيام 11 و25 و27 و28 و29 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، وهي هجمات تمثل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. وفي معظم الحالات، لم تكن هناك أهداف عسكرية في محيط المناطق التي ضربت، مما يشير إلى أن الهجمات كانت إما هجمات موجهة مباشرة ضد مدنيين وأهداف مدنية وإما هجمات عشوائية. وفي حالات أخرى، كان هناك وجود مؤكد أو محتمل لمقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" أو لأشخاص آخرين على صلة بالتنظيم وقت وقوع الهجمات التي أدت إلى مقتل وإصابة مدنيين، وهو الأمر الذي يشير إلى أن الهجمات كانت غير متناسبة أو عشوائية. وحتى في بعض الهجمات التي قُتل فيها، على ما يبدو، مقاتلون من تنظيم "الدولة الإسلامية"، لم يكن واضحاً ما إذا كانت قوات الحكومة السورية على علم بوجودهم ومن ثم كانت تستهدفهم. وأياً ما كان الحال، فإن الهجمات المباشرة على مدنيين لا يشاركون في الأعمال العسكرية، والهجمات على أهداف مدنية، والهجمات غير المتناسبة، والهجمات العشوائية مما يؤدي إلى مقتل وإصابة مدنيين، تُعد جميعها جرائم حرب.

والمواقع أن الصورة تنطوي على إدانة للحكومة السورية. ومهما كانت بشاعة الجرائم التي ارتكبتها قوات "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا خلال الشهور الأخيرة، فلا يمكن أن يكون هناك مبرر لهجوم قوات الحكومة السورية على الرقعة كما لو كانت المدنية بأسرها قاعدةً لتنظيم "الدولة الإسلامية"، كما لا يوجد مبرر لقتل عشرات المدنيين بشكل غير مشروع. وقد أعرب عدد من النشطاء والمقيمين في الرقعة لمنظمة العفو الدولية عن اعتقادهم بأن الهدف الأساسي وراء الضربات الجوية التي شنتها القوات الحكومية هو معاينة سكان المدنية على "قبول" العيش في ظل حكم تنظيم "الدولة الإسلامية". ويتفق هذا الرأي مع النمط المتمثل في قيام القوات الحكومية بشن مثل هذه الهجمات مراراً طوال ثلاث سنوات على المدن والبلدات التي وقعت تحت سيطرة قوى المعارضة، مثل حمص وإدلب وحلب. وتعود أساليب الحكومة هذه إلى زمن بعيد قبل ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية" كقوة بارزة في النزاع السوري.

وتهيب منظمة العفو الدولية بالحكومة السورية أن توقف الهجمات الجوية والهجمات الأخرى التي تمثل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، وأن تلتزم بالأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139، وأن تسمح بدخول "لجنة التحقيق" إلى سوريا. ويجب على أطراف المجتمع الدولي، ولاسيما الدول التي لها نفوذ لدى الحكومة السورية مثل روسيا، أن تدفع الحكومة السورية إلى الالتزام بذلك. فقد التزمت الدول الأعضاء في مجلس الأمن، لدى اعتماد القرار 2139 في فبراير/شباط 2014، بأن "تتخذ خطوات أخرى" إذا امتنعت أطراف النزاع في سوريا عن تنفيذ القرار. وبعد مرور أكثر من عام على صدور القرار، فقد حان الوقت منذ زمن بعيد لكي ينفذ مجلس الأمن قراره بإجراءات شتى، من بينها فرض عقوبات محددة تستهدف المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بالمخالفة للقرار 2139. كما يجب على مجلس الأمن إحالة الوضع في سوريا إلى جهاز الادعاء في "المحكمة الجنائية الدولية"، وفرض حظر على إمداد الحكومة السورية بالأسلحة.

الهوامش

¹ انظر الخريطة على الرابط التالي: <http://bit.ly/raqqamap>

² انظر قائمة الخسائر في صفوف المدنيين، الصادرة عن "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا"، على الموقع التالي:

<http://www.vdc-sy.info/index.php/en/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1BU0N8YXBwcm92ZWQ9dmlzaWJsZXxleHRyYWRpc3BsYXk9MHxzdzGF0dXM9MXxwcm92aW5jZT04fGNvZE11bHRpPTEzfHN0YXJ0RGF0ZT0yMDEyLTAxLTAxGfGVuZERhdGU9MjAxNC0xMi0zMHw>
(تاريخ الاطلاع: 1 ديسمبر / كانون الأول 2014)

³ متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:

IHS JANE'S 360, "RUSSIA HELPS KEEP SYRIA'S MIG-29S FLYING", 11 JUNE 2014, <HTTP://WWW.JANES.COM/ARTICLE/39087/RUSSIA-HELPS-KEEP-SYRIA-S-MIG-29S-FLYING>

(تاريخ الاطلاع: 30 يناير / كانون الثاني 2015)

⁴ متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:

The National, "From dumb bombs to precision weapons, Assad regime ramps up airstrikes on rebels", 26 October 2014, <http://www.thenational.ae/world/middle-east/from-dumb-bombs-to-precision-weapons-assad-regime-ramps-up-airstrikes-on-rebels>

(تاريخ الاطلاع: 4 يناير / كانون الثاني 2015)

⁵ متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:

Oryx blog, "The Syrian Arab Air force, Beware of its Wings", 15 January 2015, <http://spioenkop.blogspot.co.uk/2015/01/the-syrian-arab-air-force-beware-of-its.html>

(تاريخ الاطلاع: 19 يناير / كانون الثاني 2015)

⁶ متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:

IHS Jane's 360, "Russia helps keep Syria's MiG-29s flying", 11 June 2014, <http://www.janes.com/article/39087/russia-helps-keep-syria-s-mig-29s-flying>

(تاريخ الاطلاع: 30 يناير / كانون الثاني 2015)

⁷ متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:

Charles Lister, *Profiling the Islamic State*, Brookings Doha Centre, November 2014, <http://www.brookings.edu/research/reports2/2014/12/profiling-islamic-state-lister>
(تاريخ الاطلاع: 5 ديسمبر / كانون الأول 2014). ويقول الكاتب تشارلز ليستر إنه في عام 2014 "أصبحت عمليات تنظيم

"الدولة الإسلامية في العراق والشام" داخل العراق وسوريا مترابطة بشكل متزايد، وصاحب ذلك دخول الأموال والمقاتلين والأسلحة عبر الحدود بصورة أكثر تواتراً".

⁸ متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:

Charles Lister, *Profiling the Islamic State*, Brookings Doha Centre, November 2014,
<http://www.brookings.edu/research/reports2/2014/12/profiling-islamic-state-lister>
(تاريخ الاطلاع: 5 ديسمبر/ كانون الأول 2014).

⁹ متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:

Ahmad al-Bahri, "ISIS Restructures Raqqa Under its New Ruling System", Syria Deeply, 17
November 2014, <http://www.syriadeeply.org/articles/2014/11/6388/isis-restructures-raqqa-ruling-system>
(تاريخ الاطلاع: 5 ديسمبر/ كانون الأول 2014)

¹⁰ متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:

Charles Lister, *Profiling the Islamic State*, Brookings Doha Centre, November 2014,
<http://www.brookings.edu/research/reports2/2014/12/profiling-islamic-state-lister>
(تاريخ الاطلاع: 5 ديسمبر/ كانون الأول 2014)

¹¹ انظر، على سبيل المثال، بشأن سوريا:

لجنة التحقيق، "حكم الإرهاب: العيش في سوريا تحت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، 14 نوفمبر/ تشرين الثاني
2014). متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:
http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/HRC_CRP_ISIS_14Nov2014.pdf

(تاريخ الاطلاع: 5 ديسمبر/ كانون الأول 2014)

منظمة العفو الدولية، "حكم الخوف: انتهاكات تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) في معتقلات شمالي
سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/063/2013)، 19 ديسمبر/ كانون الأول 2014. متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:
<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE24/063/2013/en/32d380a3-cc47-4cb6-869f-2628ca44cb99/mde240632013en.pdf>
(تاريخ الاطلاع: 23 يناير/ كانون الثاني 2015).

وانظر، على سبيل المثال، بشأن العراق:

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة غير الدولية في العراق: 5 يونيو/ حزيران-5
يوليو/ تموز 2014، 18 يوليو/ تموز 2014. متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:
http://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_OHCHR_POC%20Report_FINAL_18July2014A.pdf

(تاريخ الاطلاع: 23 يناير/ كانون الثاني 2015)

منظمة العفو الدولية، "الفرار من الجحيم: التعذيب والعبودية الجنسية في أسر الدولة الإسلامية في العراق" (رقم الوثيقة:
MDE 14/02/2014)، 23 ديسمبر/ كانون الأول 2014. متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:
<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE14/021/2014/en>

(تاريخ الاطلاع: 23 يناير/ كانون الثاني 2015)

منظمة هيومن رايتس ووتش، "العراق: تنظيم الدولة الإسلامية أعدم المئات من نزلاء أحد السجون"، 30 أكتوبر/ تشرين الأول
2014. متاح على الموقع التالي:

<http://www.hrw.org/news/2014/10/30/iraq-isis-executed-hundreds-prison-inmates>
(تاريخ الاطلاع: 23 يناير/ كانون الثاني 2015)

¹² انظر، على سبيل المثال: لجنة التحقيق، "حكم الإرهاب: العيش في سوريا تحت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"،

14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014). متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:

http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/HRC_CRP_ISIS_14Nov2014.pdf

(تاريخ الاطلاع: 5 ديسمبر/ كانون الأول 2014). وقد نشر تنظيم "الدولة الإسلامية"، في 15 ديسمبر/ كانون الأول 2014، نصاً بعنوان: "بيان الحدود"، أورد عدداً من الجرائم والعقوبات التي يعتزم فرضها. وتوجد نسخة من هذا النص على الموقع التالي:

MEMRI's Jihad and Terrorism Threat Monitor, <http://www.memrijttm.org/memri-jttm-islamic-state-isis-publishes-penal-code-says-it-will-be-vigilantly-enforced.html>
(تاريخ الاطلاع: 24 يناير/ كانون الثاني 2015)

¹³ لجنة التحقيق، "حكم الإرهاب: العيش في سوريا تحت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014). متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:

http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/HRC_CRP_ISIS_14Nov2014.pdf

(تاريخ الاطلاع: 5 ديسمبر/ كانون الأول 2014)

¹⁴ حُجِب الاسم الحقيقي لدواعٍ أمنية.

¹⁵ مقابلة عبر "سكايب"، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014.

¹⁶ منظمة العفو الدولية، "بواعث قلق بشأن سلامة محام لحقوق الإنسان في سوريا"، 21 مايو/ أيار 2014. متاح على الموقع التالي:

<http://www.amnesty.org/en/news/fears-safety-human-rights-lawyer-syria-2013-05-21>
(تاريخ الاطلاع: 16 يناير/ كانون الثاني 2015)

¹⁷ انظر قائمة الخسائر في صفوف المدنيين، الصادرة عن "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا"، على الموقع التالي:

<http://www.vdc-sy.info/index.php/en/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwchJvdMvKpXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8c3RhdHVzPTF8cHJvdmluY2U9OHxjb2RNdWx0aT0xM3xzZGFydERhdGU9MjA5MjM3xlbmREYXRlPTIwMTItMTMzF8>
(تاريخ الاطلاع: 16 يناير/ كانون الثاني 2015)

¹⁸ الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "مقتل 24 مدنياً وتدمير بعض المنشآت المدنية حصيلة هجمات قوات التحالف الدولي"، 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2014. متاح على الموقع التالي:

<http://sn4hr.org/arabic/2014/10/25/2385>
(تاريخ الاطلاع: 7 يناير/ كانون الثاني 2015)

¹⁹ الوكالة العربية السورية للأنباء، "وزير الإعلام: بيان وزارة الخارجية الأمريكية يتجاهل أعمال داعش الإجرامية"، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014. متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:

<http://www.sana.sy/en/?p=19763>
(تاريخ الاطلاع: 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014): الوكالة العربية السورية للأنباء، "الجيش يوقع خسائر فادحة بصفوف الإرهابيين في مناطق متفرقة"، 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014. متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:
<http://www.sana.sy/en/?p=17660?fe3e5380>

(تاريخ الاطلاع: 9 يناير/ كانون الثاني 2015)

²⁰ انظر قائمة الخسائر في صفوف المدنيين، الصادرة عن "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا"، على الموقع التالي:

<http://www.vdc-sy.info/index.php/en/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwCHJvdmVkpXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8c3RhdHVzPTF8cHJvdmluY2U9OHxjb2RNdWx0aT0xM3xzdGFydERhdGU9MjAxNC0xMS0wMXxlbnREYXRlPTIwMTQtMTEtMzB8>

(تاريخ الاطلاع: 7 يناير/ كانون الثاني 2015)

²¹ متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:

US Department of State, "Syrian Regime Attacks Against Civilians in Raqqah", 26 November 2014, <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2014/11/234459.htm>

(تاريخ الاطلاع: 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014)

²² الوكالة العربية السورية للأنباء، "وزير الإعلام: بيان وزارة الخارجية الأمريكية يتجاهل أعمال داعش الإجرامية"، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014. متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:

<http://www.sana.sy/en/?p=19763>

(تاريخ الاطلاع: 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014)

²³ حُجِب الاسم الحقيقي لدواعٍ أمنية.

²⁴ حُجِب الاسم الحقيقي لدواعٍ أمنية.

²⁵ الوكالة العربية السورية للأنباء، "الجيش يوقع خسائر فادحة بصفوف الإرهابيين في مناطق متفرقة"، 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014. متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:

<http://www.sana.sy/en/?p=17660?fe3e5380>

(تاريخ الاطلاع: 9 يناير/ كانون الثاني 2015)

²⁶ انظر قائمة الخسائر في صفوف المدنيين، الصادرة عن "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا"، على الموقع التالي:

<http://www.vdc-sy.info/index.php/en/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwCHJvdmVkpXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8c3RhdHVzPTF8cHJvdmluY2U9OHxjb2RNdWx0aT0xM3xzdGFydERhdGU9MjAxNC0xMS0wMXxlbnREYXRlPTIwMTQtMTEtMTEtMTF8>

(تاريخ الاطلاع: 19 ديسمبر/ كانون الأول 2014)

²⁷ مقابلة عبر الهاتف، 14 ديسمبر/ كانون الأول 2014.

²⁸ مقابلة في تركيا، 11 ديسمبر/ كانون الأول 2014.

²⁹ مقابلة عبر "سكايب"، 15 ديسمبر/ كانون الأول 2014.

³⁰ انظر قائمة الخسائر في صفوف المدنيين، الصادرة عن "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا"، على الموقع التالي:

<http://www.vdc-sy.info/index.php/en/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFw>

[cHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8c3RhHVzPTF8cHJvdmluY2U9OHxjb2RNdWx0aT0xM3xzdgFydERhdGU9MjAxNC0xMS0yNXxlbmREYXRPTIwMTQtMTEtMjV8](https://www.youtube.com/watch?v=1t55YKk8K6s)

(تاريخ الاطلاع: 16 ديسمبر/كانون الأول 2014)

³¹ شام إسلام، "أثار قصف الطيران النصيري على ولاية الرقّة"، نُشرت يوم 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، على الموقع التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=1t55YKk8K6s>

(تاريخ الاطلاع: 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2014). ويقول الشخص الذي صور الفيديو إن التاريخ هو اليوم الثالث من شهر صفر سنة 1436 هجرية، الموافق 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

³² حُجّب الاسم لدواعٍ أمنية.

³³ مقابلة عبر "سكايب"، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

³⁴ مقابلة مع أحد العاملين في "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا"، 20 يناير/كانون الثاني 2015؛ وانظر: مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، "تقرير موجز حول مجزرتي الثلاثاء والخميس في محافظة الرقّة"، نوفمبر/تشرين الثاني 2014. متاح بالإنجليزية على الموقع التالي:

<http://www.vdc-sy.info/index.php/en/reports/1418246112#.VL0fz0esVAY>

(تاريخ الاطلاع: 1 ديسمبر/كانون الأول 2014)

³⁵ حُجّب الاسم الحقيقي لدواعٍ أمنية.

³⁶ مقابلة عبر "سكايب"، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

³⁷ حُجّب الاسم الحقيقي لدواعٍ أمنية.

³⁸ مقابلة عبر "سكايب"، 20 ديسمبر/كانون الأول 2014.

³⁹ مقابلة عبر "سكايب"، 20 ديسمبر/كانون الأول 2014.

⁴⁰ حُجّب الاسم الحقيقي لدواعٍ أمنية.

⁴¹ مقابلة في تركيا، 20 يناير/كانون الثاني 2015.

⁴² حُجّب الاسم الحقيقي لدواعٍ أمنية.

⁴³ مقابلة عبر "سكايب"، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

⁴⁴ حُجّب الاسم الحقيقي لدواعٍ أمنية.

⁴⁵ مقابلة عبر "سكايب"، 12 ديسمبر/كانون الأول 2014.

⁴⁶ حُجّب الاسم الحقيقي لدواعٍ أمنية.

⁴⁷ مقابلة عبر "سكايب"، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

⁴⁸ حُجّب الاسم الحقيقي لدواعٍ أمنية.

(تاريخ الاطلاع: 29 يناير/ كانون الثاني 2014)

⁶⁰ حُجِب الاسم الحقيقي لدواعٍ أمنية.

⁶¹ مقابلة عبر "سكايب"، 23 ديسمبر/ كانون الأول 2014.

⁶² مركز الرقّة الإعلامي، "الرقّة: الدمار الكبير الذي خلفه قصف الطيران النصيري بالقرب من مسجد الإمام النووي"، 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014. متاح على الموقع التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=O_UgDMfP14g&feature=youtu.be%20https://www.facebook.com/r.m.c.alraqa7/photos/pb.269293196610284.-2207520000.1417712158./326459157560354/?type=3&theater

(تاريخ الاطلاع: 1 ديسمبر/ كانون الأول 2014)

⁶³ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 1؛ وانظر أيضاً: البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المبرمة في 12 أغسطس/ آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، المادة 48؛ والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقيات جنيف المبرمة في 12 أغسطس/ آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، المادة 12(2).

⁶⁴ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 5؛ وانظر أيضاً: البروتوكول الأول، المادة 50.

⁶⁵ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 6؛ وانظر أيضاً: البروتوكول الأول، المادة 51(3)؛ والبروتوكول الثاني، المادة 13(3).

⁶⁶ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 8 والقاعدة 9؛ وانظر أيضاً: البروتوكول الأول، المادة 52.

⁶⁷ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 10.

⁶⁸ البروتوكول الأول، المادة 52(3)؛ وانظر أيضاً: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، الصفحات 34-36.

⁶⁹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 156، الصفحات 591، 593، 595-598؛ وانظر أيضاً: نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المواد 8(ب)(1') و(2')، و8(2)(هـ)(1') و(2')؛ و(4') و(12')؛ وانظر أيضاً: المناقشة في: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، ص. 27.

⁷⁰ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 2؛ وانظر أيضاً: البروتوكول الأول، المادة 51(2)، والبروتوكول الثاني، المادة 12(2).

⁷¹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 11؛ والبروتوكول الأول، المادة 51(4).

⁷² اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 12؛ والبروتوكول الأول، المادة 51(4)(أ).

⁷³ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 14؛ والبروتوكول الأول، المادة 51(5)(ب) والمادة 57.

⁷⁴ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 156، الصفحات 599-601.

⁷⁵ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 15؛ وانظر أيضاً: البروتوكول الثاني، المادة 13(1).

⁷⁶ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 17.

⁷⁷ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القواعد 16-19.

⁷⁸ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 20.

⁷⁹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 23؛ وانظر أيضاً: البروتوكول الأول، المادة 58(ب).

سواءً أكان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن منظمة العفو الدولية تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى
الخطرة التي تقوّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه
الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

■ انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر
حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق
الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.

■ قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى
منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنه الإسترليني
والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: Visa Mastercard

رقم

تاريخ الانتهاء،

التوقيع



يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك
(انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين
منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).

وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة
الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:

Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House,
1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

أريد أن أساعد

الرقعة في مرمى الاعتداءات

هجمات القوات الجوية السورية ضد المدنيين

قُتل عشرات المدنيين وأصيب كثيرون آخرون من جراء الضربات الجوية التي شنتها قوات الحكومة السورية على مدينة الرقعة، الواقعة شرقي البلاد، في نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وأفادت وسائل الإعلام التي تديرها الدولة مرتين بأن قوات الحكومة السورية قد هاجمت مقاتلين ينتمون إلى الجماعة المسلحة التي تُطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية"، ولكنها لم تقر بوقوع خسائر في صفوف المدنيين. ويُذكر أن قوات الحكومة السورية قد استهدفت المدينة مراراً بضرباتها الجوية منذ نهاية عام 2012، وذلك في سياق النزاع الدائر بين أطراف متعددة في البلاد.

وتبين بحوث منظمة العفو الدولية بخصوص 15 هجمة وقعت في الفترة من 11 إلى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 أن قوات الحكومة السورية ارتكبت انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك جرائم حرب. وفي بعض الحالات، بدأ أن هذه القوات قد وُجّهت هجماتها على مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العسكرية، وكذلك على بنايات مدنية. وفي حالات أخرى، بدأ أنها شنت هجمات غير متناسبة أو بدون تمييز.

وتهيب منظمة العفو الدولية بالحكومة السورية أن تلتزم بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139، الذي يطالب جميع الأطراف بالكف فوراً عن جميع الهجمات على المدنيين. وينبغي على أطراف المجتمع الدولي، ولاسيما الدول التي لها تأثير على سوريا مثل روسيا، أن تدفع الحكومة السورية إلى الالتزام بذلك. كما يجب على مجلس الأمن أن يحيل الوضع في سوريا إلى "المحكمة الجنائية الدولية"، وأن يفرض حظراً على إمداد الحكومة السورية بالأسلحة، وأن يتخذ إجراءات عقابية ضد الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع الأخرى التي انتهكت الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في القرار رقم 2139.

رقم الوثيقة: MDE 24/1029/2015 Arabic

مارس/آذار 2015

amnesty.org



منظمة العفو
الدولية